

روى انه لا يبرأ الا بالطلاق وبقوله قال راضر اللويزي **حج** وامنرا
 جمع التعاريف لا يبرأ الا بالطلاق وفي التا تاريخية تركت
 مهري عليك على ان تجعل امري بيدي ففعل ما قالت فلم تطلق
 المرأة نفسها فان المهر قائم حاله تطلق نفسها انتهى وفي
 فتاوى صاحب القنينة ولو قالت المرسحة لزوجهما تزوجتني
 فقال هي بي المهر الذي لك علي فالتزوجهما فبرائة مطلقا غير
 معلق بشرط النكاح برا اذ تزوجهما والا فلا لان ابراء معلق
 دلالة انتهى وفي القنينة راضر اللويزي ولو قالت ابرأتك بشرط
 الطلاق لا يبرأ حتى يطلها في ذلك المجلس ثم راضر نحو انه زاده
 وجمع العلوم والنوازل قالت ابرأتك بالطلاق فعلمت
 ان كنت برئت فقد ثبت لا يبرأ من زوجهما الا بمرءة الكويزي
 وبرهان الترجماني الصغير لا فرق بين قولها ابرأتك بالطلاق
 او بشرط الطلاق في انه لا يبرأ ولا تطلق بالقبول انتهى فهذه
 لنصوص المشايخ مصرحة بان الزوج لا يبرأ بقول المرأة ابرأتك
 فطلقني او ابرأتك بشرط الطلاق او ابرأتك بالطلاق او
 ابرأتك من غير تعليق بشيء لان معلق دلالة واذ كانت
 لا يبرأ معلق الطلاق على ابراء الصحيح الذي يراهم براءة
 الذمة عما برأت واما ان لم يوجد لا يقع الطلاق المعلق
 عليه بلا خلاف ولا انها علقته ابراءها على طلاق مخير وذلك
 بان يقول لها انت طالق ولم يات به قال قاضي حاتم سالت
 طلاقها من زوجها فقال الزوج ابرأيني من كل شيء ذلك حتى

اطلقتك

اطلقك فقالت ابرأتك كل شيء يكون للنساء على الرجال فقال
 الزوج في قوله ذلك طلقته واحدة قالوا يقع واحده باينه
 لان طلقها عوضا عن ابراء ظاهر انتهى ومثله في واقعات
 الناطقي والتا تاريخية فانظر الى قولهم فقال الزوج في قوله
 ذلك طلقته ليكون طلاقا مخيرا في جواب تعليقها الا ببراءة
 بالطلاق وهذا ظاهر للاخفاء فيه فدل بطلانها انه لو علق
 لا يصح لان لم يات بالشرط الذي هو الطلاق المخير لان البرائة
 معلقة عليه قال في القنينة راضر **الم** لظهير الدين المغيناني
 الوكيل بالطلاق المخير اذ علق لا يصح انتهى وفيها ايضا راضر **حج**
حج لمجد الائمه الحاطي وكل على ان ابرائة امراته ليطلقها فابراة
 فطلقها الوكيل ثم ان لم يبرأ بحيلة احتالها لا يقع الطلاق انتهى
 وكما حصل ان الطلاق لا يقع في المسئلة المذكورة لما ذكرنا
الثاني قولها ابرأتك عن نفقة الحمل الذي في بطني بعد
 وضعه سنتين تعليق ابراء بالوضع وقد صرح علماء زماننا بان
 اضافة ابراء الى ما يجب في الزمان الثاني لا يصح قال في جامع
 الفصولين في الفصل السادس والعشرين فيما يبطل من العقود
 بالشرط وما لا يبطل وما يصح تعليقه واصله في قوله وما لا يصح ما لفظه
 ولو قال لمديونه ان صفت فانت برك بنصب الماء لم يصح
 لتعليقه بخطر ولو قال كل حق يجب لي عليك فقد ابرأتك لا يصح
 وكذا اضافة ابراء الى ما يجب في الزمان الثاني لا يصح انتهى
 وهو بصراحتهم ظاهر بان قولها ابرأتك عن نفقة حمل في بطني